مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

المراجعة الداخلية ودورها في تقليل مخاطر المراجعة

"دراسة ميدانية على عينة من البنوك السودانية"

محمد صديق عبد العزيز و سارة محمد برمه محمد و أسعد المبارك حسين
جـامعة النيـلين– كـلية التـــجارة
جامعـة السودان للعلوم والتكنولوجيا– عمادة البحث العلمي

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية وبيان دورها في تقليل المخاطر الملازمة . تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الكامنة و مدى مساعدتها في تقليل مخاطر الرقابة . اتبعت الدراسة المنهج الأستنباطي ، المنهج التحليلي ،المنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة للنتائج التالية : تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية المراجعة في تقليل المخاطر كما تساعد في وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج وبالتالي تساعد على تقليل مخاطر المراجعة الخارجية .أوصت الدراسة بدعم حياد واستقلال المراجع الداخلي ، والتدريب للمراجعين الداخليين ، وقيام المنشأة بتوفير عناصر وإجراءات الرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية .

ABSTRACT:

The study aimed to identify the concept and significance of internal audit; as well as explaining its role in reducing risks. The problem of the study seeks to identify the role of the internal audit in reducing the inherent risks. The study adopted the deductive, inductive, descriptive, and analytical methods. The study main findings indicated that the internal audit function contributes to improve the efficiency and effectiveness of the audit in risk reduction. Moreover, it assists in the formulation of plans and programs and their follow-up in the fields of production; thus, it assists in reducing the risk of external audit. The study recommended supporting the impartiality and independence of the internal auditor, besides provision of training for the internal auditors. Furthermore, the corporation should seek to provide elements and procedures of internal control along the lines of international standards.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الكامنة ، حماية المنشأة ، التضليل ، التدريب المستمر .

المقدمة :

إن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية لخدمة أصحاب المصالح من مساهمين وأصحاب السندات والبنوك والمقرضين من خلال منظومة من أداء الإدارات واللجان والمجالس التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والفني والمهني لأعمال المراجعة ، وهي وسيلة فعالة فالمراجعة الداخلية هي الركيزة لمساعدة الإدارة حيث يتم مراجعة العمليات والمستندات بمعرفة المراجع الداخلي أو موظفي تلك الإدارات .

إن مخاطر المراجعة لها علاقة بالأخطاء الجوهرية في البيانات المالية أي المخاطرة بأن البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية قبل المراجعة والمخاطرة بأن لاّ يكتشف المراجع هذه الأخطار ويقوم المراجع بأداء إجراءات المراجعة

لتقييم مخاطرة الأخطاء الجوهرية ويحاول أن يحد من مخاطر الاكتشاف بإجراء مزيد من إجراءات المراجعة بناءاً على ذلك التقييم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة وتتفرع منها هذه التساؤلات الفرعية:

1. ما أثر المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الكامنة "الملازمة"؟
2. إلى أي مدى يمكن أن تساعد المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة؟
3. هل تساعد المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :

إلقاء الضوء علي المراجعة الداخلية ودورها في تقليل مخاطر المراجعة و قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الأعمال السودانية مما يجعل موضوع البحث مجالاً حديثاً وخصباً لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال وإمداد المكتبة بموضوعات حديثة في المراجعة.

الأهمية العملية :

اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بالمراجعة الداخلية وبيان دورها في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية و اسهام الدراسة الحالية في توفير دليل عملي عن مدى اهمية ذلك .

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة وتنبثق منه هذه الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية.
2. بيان دور المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة (الكامنة).
3. بيان دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة.
4. توضيح دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف.

فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة (الكامنة).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحثون بمجموعة من المناهج تتمثل في الأتي :

1. المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور الدراسة و تكوين الإطار النظري من خلال استعراض الأدب المحاسبي والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة في مجال المراجعة الداخلية ودورها في تقليل مخاطر المراجعة .
2. المنهج التاريخي : لتحليل الدراسات السابقة وتتبع الظاهرة تاريخياً .
3. المنهج الاستقرائي : لاختبار فرضيات الدراسة .

4. المنهج الوصفي : باستخدام أسلوب العينة العشوائية (دراسة الحالة)، لمعرفة دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة وربط ذلك بالحدود المكانية .

الدراسات السابقة :

دراسة :O"Regan&Daved (2001م):

تمثلت مشكلة الدراسة في استعراض مقومات الاحتراف حسب النظريات المختلفة في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية ، هدفت هذه الدراسة إلي توضيح مفهوم الاحتراف في مهنة المراجعة الداخلية وتوضيح دور معهد المدققين الداخليين كمعهد متخصص في تعزيز المهنية ، تكمن أهمية الدراسة في معرفة المقومات الشرعية الاجتماعية المتشكلة عبر إطار مؤسساتي ملائم والمرتكز إلى قواعد أخلاقية مناسبة . توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها : الوصول إلى الاعتراف المهني بالتدقيق الداخلي عبر تأسيسه للحفاظ على استغلالها الذاتي عن المعارف الأخرى ،تعميم المعايير المكتوبة التي تشمل قواعد الآداب وسلوكيات المهنة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مؤسسي يشمل مؤسسة رسمية معتمدة الشهادات المهنية التي تصدرها والنشرات الدورية والنشاطات البحثية التي توفرها .

دراسة : حسن عبدالرحمن عبدالله ، (2004م):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المراجعة الداخلية تعاني من بعض المشاكل التي تعيقها عن أداء دورها وفقاً للأساليب العلمية الحديثة ، هدفت هذه الدراسة إلي إيجاد الحلول التي تساعد بنك السودان المركزي علي معالجة أوجه القصور في المراجعة الداخلية وفقا للأساليب العلمية ، تكمن أهمية الدراسة في تفعيل دور المراجعة الداخلية بالبنك ومعالجة أوجه القصور في الأساليب المتبعة في الرقابة لتودي دورها كاملا في الأغراض التي انشئت من اجلها . توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها : أن المراجعة الداخلية ببنك السودان تركز علي النواحي المالية ،انخفاض نسبة التأهيل العلمي لدي بعض الموظفين بالأقسام المالية مع وجود قيادات ذوي تأهيل علمي ولكن دون التخصصات المتعلقة بالمحاسبة ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة المراجعين الداخلين ببنك السودان لكي يتمكنوا من اداء الأعمال الموكلة إليهم بكفاءة ودقة .

دراسة: أبوعبيدة عبدالرحمن احمد ، (2009م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في المخاطر المحيطة والأثر المترتب علي مسؤولية المراجع القانوني، هدفت الدارسة الي التعرف علي وسائل القياس التي يقدمها المراجع الخارجي، وكذلك التعرف علي المخاطر المحيطة بعملية المراجعة، تكمن أهمية الدراسة في وظيفة إبداء الرأي التي تقدمها المراجعة للمستخدمين علي اختلاف فئاتهم، أوصت الدراسة بأنه يجب علي المراجع تقويم مخاطر المراجعة، ومراعاة الأهمية النسبية للمراجعة ، وضرورة قيام المراجع بكتابة تقرير متحفظ ينفي فيه عدم وجود تحريفات جوهرية.

دراسة : تهاني ابو القاسم احمد ، (2016م) :

تناولت الدراسة دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تقليل مخاطر المراجعة وذلك من خلال التعرف علي حوكمة الشركات والآليات المحاسبية ومخاطر المراجعة والجهود المبذولة في تقليلها، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات عن وجود علاقة بين الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ومخاطر المراجعة، ومن ثم هل تؤثر هذه الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات قي تقليل مخاطر المراجعة ، وهدفت الدراسة إلى توضيح دور الآليات المحاسبية في تقليل مخاطر المراجعة وضبط حوكمة الشركات للأداء التام للشركات وضبط الأداء المالي والإداري ، تكمن أهمية الدراسة في أنها ستوفر معلومات عن حوكمة الشركات والآليات المحاسبية المطبقة لتقليل مخاطر المراجعة. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها المراجع الخارجي آلية جيدة لحوكمة الشركات ، وذلك من خلال تحقيق المسائلة والنزاهة مما يؤدي إلي توفير الثقة بين أصحاب المصالح بشكل عام ، وتفيد حوكمة الشركات مجلس الإدارة في حسن أداء مراقبة سلوك الإدارة ، أوصت الدراسة

بضرورة التدريب المستمر للمراجع الخارجي والمراجع الداخلي لمواكبة التطورات المهنية ، العمل علي إدارة المخاطر لتقليل مخاطر المراجعة .

دراسة ستنا عمر مالك ، (2016م) :

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود علاقة بين الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ودورهم في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، هدفت الدراسة إلي محاولة الوقوف علي المعوقات التي تعوق الالتزام بتطبيق العوامل المؤثرة علي فعالية المراجعة الداخلية في رفع كفاءة تنفيذ الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتقديم مقترحات لتحسينها ، تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء علي بعض جوانب ظاهرة تدني الأداء للمراجعة الداخلية وتحليل عناصر هذه الظاهرة ومن ثم اقتراح سبل العلاج لها . وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها أن تبعية المراجعة الداخلية للإدارة العليا بالوحدات الحكومية لا يسمح لها بتحقيق مسئولياتها ويمثل عائقاً أمام عملها الرقابي ، وان رفع مستوي الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين وتطويرهم بصوره مستمرة يودي إلي رفع كفاءة الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوي استقلالية المراجعين الداخليين من خلال صلاحية وصولهم إلي كافة المعلومات والسجلات وحرية تحديد نطاق أعمالهم وتمتعهم بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي، والاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين وخاصة فيما يتعلق بأساليب وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتجاهات الحديثة في المهنة .

المراجعة الداخلية:

عرفت المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري بالمشروع ، تنشئها الإدارة لخدماتها والتحقق من العمليات والقيود ومراجعة المستندات بشكل مستمر للتحقق من دقة وسلامة وأمانة البيانات المحاسبية ، كما تعمل علي التأكد من كفاية الوسائل التي وضعتها الإدارة لحماية أصول المنشاة وأموالها ، والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة ، بالإضافة إلى ذلك فان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقويم السياسيات والخطط والإجراءات والوسائل الرقابية والحكم علي مدي تحقيقها للأغراض التي وضعت لها واقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ، وذلك بهدف تحقيق المشروع لأقصي كفاية إنتاجية ممكنة (عبد المنعم وطمل،1982).

تستهدف مهمة المراجعين الداخليين دائما المحافظة علي شكل النظم الرقابية الإدارية سليمة ومحكمة ، ومن هنا فقد تطلب عملهم تنفيذ برامج منظمة للمراجعة والتقييم الغرض منها التأكد من أن جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة يقومون بواجباتهم كما حددت لهم من قبل ، وحسب الخطط والسياسيات التي اعتمدتها لهم الإدارة العليا (عمران،1990م)

ومن تعريفات المراجعة الداخلية يتضح بان المراجعة الداخلية هي:

1/ الفحص المنظم للعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية ومراجعين تابعين كموظفي المنشأة لتحقيق اكبر كفاءة إدارية وإنتاجية ممكنه للمنشاة .

2/ محو الإسراف واكتشاف التلاعب في الحسابات .

3/ العمل علي مراقبه النظام المحاسبي وتقويمه .

أهداف المراجعة الداخلية :

تهدف المراجعة الداخلية إلي نوعان من الأهداف هما(عمران،1990،ص25):

1/ الاهداف التقليدية للمراجعة الداخلية تشمل الأهداف التبعية والرئيسية في الأتي :

أ. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من خطا أو تزوير.

ب. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية .

ت. اعتماد الإدارة علي الحسابات التي تمت مراجعتها وتقدير ورسم سياسة الإدارة الحاضرة والمستقبلية.

ث. التحقق من صحة ودقة البيانات المسجلة بالمستندات والدفاتر والسجلات ومدي الاعتماد عليها.

ج. مطابقة القوائم المالية التي تعدها الإدارة بما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدي دلالة تلك النتائج علي أعمال المنشأة .

2/ الأهداف المتطورة للمراجعة الداخلية متثملة في المجالات الآتية(الصحن،1993،ص145) :

أ/ حماية ممتلكات المنشأة .

ب/ البناء والإصلاح .

ج/ تحسين كفاءة الأداء .

يري الباحثون إن الهدف الرئيسي من المراجعة الداخلية هو تقديم خدمة للمنشاة ككل وليس للإدارة وحدها، وذلك بتقديم المعلومات المستمرة والبيانات والتحقق من مدي كفاءة النظم الموضوعة بالمنشأة، والتأكد من مدي التزام الموظفين باللوائح والسياسات والقواعد والمعايير المهنية التي تنظم العمل وفقاً للخطط المرسومة دون انحراف أو إهمال.

نطاق المراجعة الداخلية :

يتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم كفاية وفاعلية الأداء ويشتمل علي:

1-مراجعة مدي إمكانية الاعتماد علي المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة والتقرير عن تلك المعلومات.

2-مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري علي العمليات والتقارير.

3-مراجعة وسائل الحفاظ علي الأصول والتحقق من وجود تلك الاصول كلما كان ذلك ممكناً.

4-تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.

5- مراقبة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشي مع الأهداف الموضوعة وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها(منصور،الطحان،الحمري، د. ت، ص179).

يري الباحثون أن نطاق المراجعة ينطوي علي بعدين أساسين الأول ماذا يجب علي المراجع الداخلي عمله ، الثاني أين يؤدي ذلك العمل .

مسئوليات المراجع الداخلي :

تتضمن قائمة المسئوليات قسماً خاصاً بمسئوليات وسلطات المراجع الداخلي، فان وظيفة المراجعة الداخلية تمارس في ظل سياسات تم وضعها عن طريق الإدارة، فان هناك خطر علي استقلاليتها ولقد تضمنت القائمة علاجاً لهذا الخطر يشتمل علي ضرورة أن تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق مجلس الإدارة ، ضرورة وجود لائحة رسمية تحدد حدود وظيفة المراجعة الداخلية، ويجب أن تكون نطاق إعمال المراجعة الداخلية غير مقيدة، بمعني إن تيم المراجعة الداخلية تكون لديه السلطة التي يحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل من الإدارة، لا يكون للمراجعين الداخليين أي سلطة أو مسئولية عن الأنشطة التي يقومون بمراجعتها، وهذا يساعد علي تدعيم استقلاليتهم وموضوعيتهم، يجب إن يؤدي المراجعون مسئولياتهم بما يتماشي مع المعايير المهنية القائمة وقواعد السلوك المهني المتعارف عليها(الصحن،السوفيري،2004م ، ص218) .

سلطات المراجع الداخلي :

يكون للمراجع الداخلي في الوحدة الحسابية التي يعمل بها مراجعة واعتماد جميع السياسات الخاضعة بالمراجعة الداخلية عن طريق مجلس الإدارة، و يطلب المراجع الداخلي أي مستند أو دفتر أو سجل أو عقد ومكاتبات ذات طابع عادي أو

سري يري أنها لازمة لإغراض المراجعة الداخلية، ويتأكد من ان يدخل أي مخزن تابع للوحدة الحسابية التي يعمل بها ومستودع بغرض المراجعة السابقة بإخطار أو بدون إخطار سابق بقصد التفتيش المفاجئ أو التحقق من سلامة وتطبيق القوانين واللوائح، والنظم الموضوعة للمخازن وفحص المستندات والدفاتر و السجلات المتعلقة بالتوريد والصرف، و أن يفحص اتفاقيات القروض والمنح والسلفيات للتأكد من سلامة الإجراءات، و فحص ومراجعة قرارات التعيين والترقية والعلاوات والإجازات وتصاريح السفر والمكافآت والإعلانات للتأكد من أنها تمت وفق اللوائح وإنها لم تتجاوز حدود الميزانية، ان يقوم المدقق بفحص مسبق لأي إعمال خاصة بوحداته الحسابية من مستندات ودفاتر مالية وسجلات وأن يوجه المراجع الداخلي اعتراف كتابي عن أي إسراف أو تجاوز في صرف بنود المصروفات (احمد، 1998م،ص40).

مزايا المراجعة الداخلية:

إن وجود إدارة للمراجعة الداخلية داخل المشروع تحقق العديد من المزايا منها(خليل،1968م، ص125):

1. أن المراجع بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكله يستطيع إن يلمس كل نواحيه ونشاطه وإجراءاته والمشاكل المترتبة علي ذلك.
2. إن المراجعة الداخلية تتم بصورة منتظمة وعلي مدار السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً في حالة وجود مراجع خارجي.
3. إن المراجع الخارجي يتحقق أساساً من سلامة المركز المالي وصحة النتائج فهو لن يستطيع أن يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء والتلاعب وإنما يلجا إلي الاختيارات في المراجعة ، ولهذا فان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع، وعلي هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة حيث تعمل علي قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.
4. المراجعة الداخلية وسيله لتقويم نظام الرقابة الداخلية(حجازي،1987م،ص179) فهي تختص بأي نشاط من أنشطة المشروع مثل:

1-فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية ونواحي تشغيل المشروع.

2- التأكد من التوافق مع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة داخل المشروع

3-التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد أو الخسارة أو السرقة.

4-الحكم علي مدي إمكانية الاعتماد علي البيانات المحاسبية التي تتولد داخل المشروع.

5-تقييم عمل الإفراد ومقدار تحملهم لمسئولياتهم.

واجبـات المراجعــة الداخليــة :

للمراجعة الداخلية عدة واجبات يمكن انجازها من خلال الأتي(الصحن،سمير ،2001م،ص220):

1. تحقيق الأهداف الأساسية: وهي التي تحقق ضمان أقصى كفاية ممكنة وأهمها:

أ-التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام بها.

ب- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة.

ج-المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.

2- أهداف ثانوية: يقوم المراجع الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة وأهمها:

أ- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.

ب- القيام بدراسات وبحوث بناءاً على طلب الإدارة .

ج- التحقق من دقة البيانات المحاسبية (لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط) .

د- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

مخـــاطر المراجعة :

مفهوم مخاطر المراجعة:

يرى البعض ان المخاطرة في عملية المراجعة عبارة عن احتمال فشل إجراءات المراجعة في الكشف عن الأخطاء الهامة (الجوهرية) التي يمكن حدوثها وبقاءها دون اكتشاف وعلى المراجع ان ياخذ بالاعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة ان التنسيق بين كل من هدف تدنية المخاطر في عملية المراجعة ،وهدف تحقيق فائض من الأتعاب التي يحصل عليها بعد تغطية مصروفات عملية المراجعة ، وعلى ذلك فانه لا يجب على المراجع ان يتجنب زيادة إجراءات واعمال المراجعة في الحالات الأقل تعقيدا وذات المخاطر المنخفضة ، او إجراءات واعمال المراجعة في الحالات المعقدة وذات المخاطر المرتفعة (عبد المجيد،1981م،ص179) .

كما عرفت بأنها الخطر الناتج عن الفشل في تحديد الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية مما يؤدي إلى إبداء المراجع لرأي غير صحيح، وبعبارة أخرى هو الخطر الناتج عن ثلاث عوامل الخطر الملازم ، وخطر الرقابة ، وخطر الاكتشاف .(Mindak, Mary and Heltzer, Wendy 2011)

ويلاحظ أنه في مجال تعريف اخطار المراجعة من زاوية المسببات المنشاة لها يتم التفرقة بين ما يطلق عليه خطر المراجعة الكلي وخطر المراجعة على مستوى الحساب الواحد أو البند محل المراجعة فخطر المراجعة على المستوى الكلي هو احتمال اصدار رأي غير مناسب أو غير صحيح عن غير قصد في القوائم المالية لأنه لم يتم اكتشاف الأخطاء الجوهرية والهامة المرتبطة بالقوائم المالية حتى بعد ان تنتهي عملية المراجعة ، بينما خطر المراجعة على المستوى الجزئي (الفردي) قد يكون ناتجا عن وجود خطا جوهري او هام في حساب معين ويفشل المراجع في اكتشاف ذلك الخطأ (حماد،2004م،ص62) .

تقسيمات مخاطر المراجعة:

أ. مفهوم المخاطر الفعلية :تعرف مخاطر المراجعة الفعلية بأنها المخاطر التي تجعل المراجع دون أن يدري أن يخفق في تعديل رأيه بالبيانات المالية المحرفة تحريفا ماديا.

ب.مفهوم مخاطر المراجعة النهائية : تعرف مخاطر المراجعة النهائية بأنها احتمال أن يصدر المراجع رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها،كما يعطي رأيا غير متحفظ(راي نظيف)عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا نظرا لفشله في اكتشاف الاخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية ، أو أن يصدر رأيا متحفظا عن قوائم مالية غير محرفة تحريفا جوهريا.

ت.مفهوم مخاطر المسؤولية المهنية :عرفت بأنها احتمال تعرض مكتب المراجعة للخسائر المباشرة ،نتيجة قيامه بتعويض المنشأة التي قام بمراجعتها عن ضرر قد حدث بسبب إصداره رأي خاطئ عن مدى عدالة قوائمها المالية ، وكذلك للخسائر غير المباشرة ، المتمثلة في اهتزاز مكانته وسمعته لدى العميل بصفة خاصة ، وفي مجتمع الأعمال بصفة عامة .

ث.مفهوم المخاطر المرغوبة او المسموح بها:عرفها كاتب اخر حيث ذكر أن المخاطر في عملية المراجعة هي قبول المراجع مستوى معين من عدم التأكد عند أداء وظيفة المراجعة، اي عدم التأكد بخصوص فعالية نظم الراقبة الداخلية للعميل ،وان هناك عدم تأكد ما إذا كان تم عرض القوائم المالية بعدالة عند الانتهاء من عملية المراجعة.

مستويات مخاطر المراجعة :

يمكن التفرقة بين ثلاثة مستويات لمخاطر المراجعة وهي كالآتي :

أ. المخاطر المخططة : يشير مفهوم المخاطر المخططة إلى المخاطر التي يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام المراقبة الداخلي او القيام بإجراءات المراجعة ، (نور،واخرون،2007م،ص67) .

ب. المخاطر النهائية : يشير إلى المستوى النهائي للمخاطر الذي يقدره مراجع الحسابات بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية .

ت. المخاطر الفعلية : يشير مفهوم المخاطر الفعلية الى المستوى الحقيقي للمخاطر والذي لا يعرفه مراجع الحسابات وهذا المستوى يكون موجود فقط من الناحية النظرية .

أولاً : أنواع المخاطر :

ان مخاطر المراجعة الكلية (النهائية) المقبولة تتكون من ثلاث عناصر هي (حماد،2004م،ص77):

1. المخاطر المتعلقة بطبيعة الحساب (المخاطر الملازمة)
2. المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة)
3. المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة (مخاطر الاكتشاف)

1/ المخاطر الملازمة

مفهوم الخطر المتلازم:

عرفت المنظمات المهنية الخطر المتأصل أو الملازم على أنه مخاطر ملازمة تتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني أو بمعنى أخر هو الخطر الناتج عن عاملين هما:

- الظروف الإقتصادية للمنشأة .
- إستقامة وأمانة الإدارة .

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن المخاطر الملازمة يتم تقديرها بصفة مستقلة عن المخاطر الرقابية وأن هنالك كثيراً من العوامل التي تؤثر بصفة عامة على المخاطر الملازمة مثل موسمية النشاط محل المراجعة، درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حددتها طبيعة عمليات المنشأة، وطبيعة الأخطاء المحتملة، الصناعة التي ينتمي إليها العميل، المركز المالي للعميل والضغوط التشغيلية والتنظيمية التي تعرض لها، معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة، تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين ومدى صعوبة تحديد الكميات والقيم . ومن أهم المخاطر التي يجب تقديرها بصورة دقيقة المخاطر المتأصلة وتبرز هذه الأهمية في ضوء نموذج مخاطر المراجعة التي سيتم التعرف عليها فيما بعد أن هناك علاقة عكسية بين المخاطر عدم الإكتشاف يتطلب في حالة تقدير المخاطر الملازمة بأكبر من حقيقتها تخفيض مخاطر عدم الإكتشاف والذي يترتب عليه ضرورة زيادة كفاءة وفعالية المراجعة المطلوبة وهذا يتطلب مجهوداً أكبر من المراجع كان يمكن عدم القيام به في حال تقدير المخاطر الملازمة بشكل سليم والعكس صحيح حيث تفتقد المراجعة فعاليتها إذا تم تحديد المخاطر المتأصلة بأقل من قيمتها الحقيقية (عصيمي،2012م،ص54) .

2/ خطر الرقابة :

وهو يتعلق باجراءات الرقابة الداخلية ، وهوخطر التضليل الهام نسبياً الذي لا يكتشف أو تتم الحماية منه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية والمعمول بها في المنشأة (ابوزر ،حفيظ،2012م،ص39) .

حيث يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مخاطر الرقابة بأنها "تلك المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات والذي يكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو في نوع آخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وتعد مخاطر الرقابة مقياساً يعكس تقدير المدقق لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها. حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية كان هنالك إحتمال عدم وجود أخطاء، وبذلك تحديد مخاطر الرقابة على الفهم الأولي لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل التدقيق .

3/ خطر الاكتشاف :

أ- مخاطر الفشل في إكتشاف الأخطاء الجوهرية: ويقصد بخطر عدم الإكتشاف إحتمال فشل المراجع في إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو إكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية المحاسبية (عباس،2010،ص918) .

تتأثر هذه المخاطر بمحددين أساسين هما:

- إعتماد المراجعة على الفحوص الإختبارية التي ينشأ عنها (مخاطر المعاينة).
- التفسير الخاطئ لنتائج الفحوص الإختبارية وينشأ عنها (مخاطر غير المعاينة).

تنتج مخاطر عدم الإكتشاف من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ موجوداً فعلاً ويعتبر هذا الخطأ جوهرياً إذا إجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع أخر من المعاملات . وتعد مخاطر الإكتشاف دالة لإجراءات المراجعة وتطبيقها بواسطة المراجع وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية المراجعة، وتتضمن مخاطر الإكتشاف عنصرين هما:

الأول: المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في إكتشاف الأخطاء التي لايتم منها أو إكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ويسمى (مخاطر المرجعة التحليلية) .

الثاني: المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الإختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري بموجب الرفض ولم يتم إكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الإختبارات الملائمة ويسمى، مخاطر المراجعة التفصيلية.

ب- خطر عدم كشف التضليل ذى الأهمية عن طريق الإجراءات التحليلية:

عرفت بأنها "خطر الإكتشاف لقياس لفشل إجراءات المراجعة والأدلة والمستخدمة في أن تكشف الأخطاء الموجودة في رصيد حساب أو فئات العمليات والتي قد تكون مهمة، منفردة أو عندما تجمع مع أرصدة أو فئات أخرى ، أو هو الخطر الناتج عن عدم إمكانية إكتشاف المراجع للأخطاء المادية الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية (الصحن،واخرون،2009م،ص56) .

تقويم مخاطر الرقابة:

تقييم مخاطر الرقابة (الضبط) يمثل تقييم لمدى فاعلية النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي لدى المنشأة بما يكفي لإكتشاف أو منع حدوث أخطاء وتحريفات مهمة، وذلك برغبة المراجع أن تكون نسبة مخاطر الرقابة أقل من 5% كجزء من خطة مراجعة المنشأة شريطة دراسة الرقابة الداخلية ووضع تقديرات مبدئية لما يوازيها من إختبارات المراجعة لعدم التأكيد بالحصول على الأدلة الآتية:

1- إذا ما كان النظام المحاسبي والضبط الداخلي متلائمان لمنع أو إكتشاف الإخطاء والتحريفات المهمة.
2- فاعلية وثبات عمل الضبط الداخلي لفترة المراجعة.
3- فحص النظام المحاسبي بين حساب النقدية وحساب المصاريف.
4- المعلومات المعدة للإستخدام الخارجي ومطابقتها بالمعلومات الداخلية.
5- الحصول على الإستفسارات من الأفراد.
6- العناصر الخاصة بحماية الأصول والأذعان للقوانين والقواعد التنظيمية.
7- الإعتماد على الأدلة الخاصة بالمراجعة السابقة.
8- فحص دقة مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في أرصدة الحسابات المعتمدة على دقة المدخلات والمعلومات المالية.

9- فحص العرض والإفصاح للحقوق والإلتزامات .

تقويم خطر الإكتشاف :

خطر الإكتشاف ناتج من فشل إجراءات المراجعة في إكتشاف خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من فئة العمليات متجمعة مع أخطاء أرصدة أخرى أو نوع من فئات العمليات تكون خطأ أو تحريف هام وجوهري، وهذا الفشل ينشأ سوى أتبع المراجع أسلوب المراجعة الاختيارية أو التفصيلية، لأنها ناتجة عن عدم فاعلية إجراءات المراجعة في مرحلتي التخطيط أو التنفيذ ينتج عنه فشل المراجع في الأتي:

1-فشل إكتشاف إستخدام معاينة غير مناسبة أو إستخدام حجم عينة غير كافية (أقل).

2-الفشل في تنفيذ الخطة لضيق وقت البرنامج وزيادة التكلفة.

3-الفشل في التوصل للإستنتاجات الصحيحة من خلال التحليل الخاطيء وأدلة الإثبات الغير حقيقية.

4-الفشل في إجراءات الاستفسارات والمصادقات داخل وخارج المنشأة لتقييم مخاطر الاكتشاف و يجب أن يتم معرفة العناصر المكونة له المتمثلة في الآتي:

أ- مخاطر عدم المعاينة :

مخاطر عدم المعاينة ناتج عن ضعف مقدرة المراجع في إكتشاف التحريفات والأخطاء المهمة رغم فحص جميع مفردات المجتمع، مما يجعل نسبة مخاطر الإكتشاف عالية ولا يمكن تقليلها إلا برفع كفاءة المراجع بالتدريب الملاءم والإشراف السليم وإيجاد مقاييس رقابة الجودة "مخاطر عدم المعاينة لا يمكن إزالتها أو تقليلها بزيادة حجم العينة لأن مخاطر الإكتشاف ترجع لعوامل أخرى غير أسلوب المعاينة".

ب- مخاطر المعاينة:

ناتجة عن مراجعة مفردات المجتمع بأقل من 100% والتي تعتمد على مقارنة الأرصدة الظاهرة بالقوائم كأن يقوم المراجع بمقارنة عينة من أرصدة الموردين من فواتير الشراء فقد تقع العينة دون الفواتير التي بها أخطاء جوهرية ولا يتم مراقبة مخاطر المعاينة إلا بتركيز العناية في أسلوب إختيار العينة.

ج- تقويم مخاطر المراجعة النهائية:

الخطر النهائي نتاج تتابع المخاطر الفردية في تنفيذ عملية المراجعة التي تؤدي إلى فشل المراجع من تكوين رأي مناسب في التقرير النهائي عن القوائم المالية (ابراهيم،2006م،ص58) .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة على المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بمجتمع الدراسة على البنوك السودانية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض افراد المراجعين الداخلين في مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد(50) إستبانة على المستهدفين وإستجابة (49) فرداً أي نسبة الإستبانة المُستردة بلغت (98%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

1. ثبات وصدق الإستبانة:

جدول رقم (1) : ثبات وصدق الإستبانة

عدد العبارات	الثبات	الصدق
30	.919	.958

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الاستبيان،2017م

الجدول السابق يوضح معاملات الفا كرونباخ (الثبات) التي تدل علي ثبات عبارات الاستبيان أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس، ويتضح أن معامل ألفا كرونباخ لثبات الإستبانة قيمته 919. أي الاستبانة ثابتة بنسبة 91% أما صدق الاستبانة فهو الجزر التربيعى للثبات وقيمته 0.958 أي بنسبة 95%.

2. تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (2) : توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	أخري	7	14.3
	دكتوراه	4	8.2
	ماجستير	14	28.6
	بكالوريوس	24	48.9
التخصص العلمي	محاسبة	19	38.8
	تكاليف ومحاسبة إدارية	2	4.1
	إدارة أعمال	7	14.3
	نظم معلومات محاسبية	3	6.1
	دراسات مصرفية	11	22.4
	أخري	7	14.3
المسمى الوظيفي	محاسب	24	49
	مدير مالي	2	4.1
	مراقب مالي	2	4.1
	محلل مالي	2	4.1
	نائب مدير	2	4.1
	أخرى	17	34.6
المؤهل المهني	زمالة سوداني	3	6.1
	لا يوجد مؤهل مهني	46	93.9
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	28.6
	6–10 سنوات	16	32.6
	11–15 سنة	12	24.5
	15–20 سنة	7	14.3

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (24) أي ما نسبته (48.9%)، أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فنلاحظ أن أغلب أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة وقد بلغ عددهم (19) أي ما نسبته (38.8%)، وتشير نتائج الجدول إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذين يحتلون منصب محاسب حيث بلغ عددهم (24) أي ما نسبته (49%)، كما يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة لا يوجد لديهم مؤهلات مهنية وقد بلغ عددهم (46) أي ما نسبته (93.9%)، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتشير بيانات الجدول إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن خبرتهم (6–10 سنة) وقد بلغ عددهم (16) أي ما نسبته (32.6%).

أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات:

(x): المراجعة الداخلية .

(y_1): المخاطر الملازمة .

(y_2): مخاطر الرقابة .

(y_3): مخاطر الاكتشاف .

$$X=a+y1+y2+y3$$
$$X=a+y1$$
$$X=a+y2$$
$$X=a+y3$$

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والمخاطر الملازمة.

جدول رقم (3) :نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.750	.562	.539

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (3) أن قيمة معامل الارتباط بلغت 750. وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (المخاطر الملازمة) والمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 562. وهذا يعني 56% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المخاطر الملازمة) يكون تأثير المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) بينما 44% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (4) : تحليل التباين للفرضية الأولي

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	1.471	1	1.471	24.362	.000
الأخطاء	1.147	19	.060		
المجموع	2.618	20			

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (4) أن مستوي المعنوية 000. وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) و المتغير التابع (المخاطر الملازمة).

جدول رقم (5) : معاملات الانحدار للفرضية الأولي

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B_0	2.377	5.963	.000
B_1	.465	4.936	.000

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017

يتضح من الجدول (5) أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (2.377) وهي قيمة المتغير التابع (المخاطر الملازمة) المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) يساوي 0.465 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) تؤدي إلي زيادة المتغير التابع (المخاطر الملازمة) بمعدل 0.465 ، ونلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من 0.05 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (المراجعة الداخلية) لها تأثير علي (المخاطر الملازمة).

مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولي التي تنص علي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المراجعة الداخلية والمخاطر الملازمة" قد تحققت.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومخاطر الرقابة .

جدول رقم (6) : نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.724	.525	.500

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بلغت 724. وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (مخاطر الرقابة) والمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 525. وهذا يعني 52% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مخاطر الرقابة) يكون تأثير المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) بينما 48% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (7) : تحليل التباين للفرضية الثانية

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	1.074	1	1.074	20.990	.000
الأخطاء	.972	19	.051		
المجموع	2.047	20			

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (7) أن مستوي المعنوية 000. وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) و المتغير التابع (مخاطر الرقابة).

جدول رقم (8) : معاملات الانحدار للفرضية الثانية

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B_0	2.660	7.249	.000
B_1	.397	4.581	.000

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (2.660) وهي قيمة المتغير التابع (مخاطر الرقابة) المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) يساوي 0.397 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) تؤدي إلي زيادة المتغير التابع (مخاطر الرقابة) بمعدل 0.397 ، ونلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من 0.05 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (المراجعة الداخلية) لها تأثير علي (مخاطر الرقابة).

مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية التي تنص علي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد المراجعة الداخلية ومخاطر الرقابة" قد تحققت.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومخاطر الاكتشاف .

جدول رقم (9) : نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.689	.475	.447

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط بلغت 689. وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف) والمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 475. وهذا يعني 47% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف) يكون تأثير المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) بينما 53% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (10) : تحليل التباين للفرضية الثالثة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	2.526	1	2.526	17.177	.001
الأخطاء	2.794	19	.147		
المجموع	5.320	20			

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (10) أن مستوي المعنوية 000. وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) و المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف).

جدول رقم (11) : معاملات الانحدار للفرضية الثالثة

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B_0	1.826	2.935	.008
B_1	.609	4.145	.001

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (11) أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (1.826) وهي قيمة المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف) المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) يساوي 0.609 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) تؤدي إلي زيادة المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف) بمعدل 0.609 ، ونلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من 0.05 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (المراجعة الداخلية) لها تأثير علي (مخاطر الاكتشاف).

مما سبق نستنتج أن الفرضية الثالثة التي تنص علي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المراجعة الداخلية ومخاطر الاكتشاف" قد تحققت.

النتـــائج :

1. تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية المراجعة في تقليل المخاطر .
2. تساعد المراجعة الداخلية في وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج وبالتالي تساعد في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية .

3. يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة المراجعة وتقليل مخاطرها .
4. يساهم المراجع الداخلي بدوره في تقييم وتقويم نظم الرقابة الداخلية بشكل إيجابي مما يؤدي الي تقليل مخاطر الرقابة في المراجعة الخارجية .
5. يساعد المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المتعلقة بأعمال المنشأة وبالتالي تقليل المخاطر الملازمة في المراجعة الخارجية

التوصيـات :

1. قيام المنشأة بتوفير عناصر وإجراءات الرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية .
2. وضع خطط وبرامج في مجالات الإنتاج تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة ومتابعتها بواسطة المراجع الداخلي لتقييمها .
3. زيادة الاهتمام بوظيفة المراجع الداخلي .
4. دعم حياد واستقلال المراجع الداخلي .
5. العمل على التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة لتأهيل المراجعين الداخليين لتقليل مخاطر المراجعة .

المراجـع :

1. إبراهيم رسلان حجازي ، (1987م) ، الاتجاهات الحديثة في المراجعة ،القاهرة : دار الثقافة العربية .
2. احمد محمد نور واخرون ، (2007م) ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
3. أمين سيد احمد لطفي ، (2005م) ، المراجعة لأغراض مختلفة ، القاهرة :الدار الجامعية .
4. ثناء علي القباني ، نادر شعبان إبراهيم السواح ، (2006م) ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني ، الإسكندرية : الدار الجامعية .
5. طارق عبد العال حماد ، (2004م) ، موسوعة معايير المراجعة ، كلية التجارة ، القاهرة ، جامعة عين شمس – دار الجامعية .
6. عبد الفتاح الصحن ، (1993م) ، مبادي وأسس المراجعة الداخلية علما وعملا ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة
7. عبد الفتاح الصحن ، وكامل،سمير، (2001م) ، الرقابة والمراجعة الداخلية،الإسكندرية: دار الجامعة .
8. عبد الفتاح الصحن، و احمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للنشر .
9. عبد الفتاح محمد الصحن ، و فتحي رزق السوافيري ، (2004م) ، الاسكندرية : الدار الجامعية.
10. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، (2009م) ، المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
11. عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد السرايا ، (1995م) ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، القاهرة : مطبعه الكوني
12. عبد المنعم محمود عبد المنعم، عيسي محمد أبوطبل، (1982م) ، المراجعة اصولها العلمية والعملية، القاهرة العربية.
13. محمد احمد خليل، (1968م) ، المراجعة والرقابة المحاسبية ، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
14. محمد صالح العمران، (1990م) ، المراجعة الداخلية الاطار النظري والمحتوي السلوكي ، عمان: دار النشر.
15. محمد محمود عبد المجيد ، (1981م) ، دراسات في المراجعة ، القاهرة: مكتبة عين شمس.
16. منصور حامد منصور، محمد ابوالعلا الطحان، محمد هشام الحمري،أساسيات المراجعة (القاهرة : د ن ، د ت) .

17. أحمد زكريا ذكي عصيمي، (2012م) ، أثر إستخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول.

18. تهاني أبو القاسم أحمد عبد الله، (2016م) ، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق مخاطر المراجعة، الخرطوم: كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، مجلة طحنون للدراسات والبحوث، العدد1.

19. سمير عبد اللطيف احمد، (1998م) ، المراجعة الداخلية الفاعلة لحماية المال العام ، ورقة علمية ، الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية.

20. عفاف إسحق أبوزر، و إيمان على حفيظ، (2012م) ، تحليل تقدير مخاطر التدقيق وأثرها على الأداء المهني للمدقق الخارجي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول.

21. علاء الدين عبدالرحمن عباس، (2010م) ، قياس المخاطر المتأصلة وتفعيل دورها في تحديد حجم العينة، (القاهرة: مجلة علمية متخصصة تصدرها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد (36).

22. أبو عبيدة عبد الرحمن أحمد محمود، (2009م) ، أثر مخاطر المراجعة على مسؤولية المراجع الخارجي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة.

23. حسن عبد الرحمن عبد الله ، (2007م) ، المراجعة الداخلية و أثرها علي ترقية الأداء للوحدات الحكومية في العالم الإسلامي (الخرطوم:جامعة ام درمان الإسلامية،رسالة ماجستير في المحاسبة،غير منشورة.

24. ستنا عمر حسين مالك ، (2016م)، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: رسالة دكتوراه غير منشورة .

25. كمال بشير إسماعيل إبراهيم، (2006م) ، تقويم مخاطر المراجعة الخارجية وأثرها على درجة الثقة بالقوائم المالية، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.

26. Mindak, Mary and Heltzer, Wendy, (2011) , Responsibility and Audit Risk Corporate environmental, Managerial Auditing Journal, Vol. 26 No. 8.

27. O"Regan &David (2001)"Genesis of Profession : Towards Professional status for internal auditing "Managerial Auditing Journal Vol.16 no.4.pp.215-226.